

تداعيات الهجرة واللجوء على المجتمع اليمني

د. عادل دشيلة

الملخص

اشتدت ظاهرة الهجرة واللجوء، وغادر كثير من اليمنيين البلاد ممن لديهم القدرة على الخروج، وأغلبهم من رجال الأعمال، والطبقة الوسطى، والأكاديميين، والطلاب، والصحفيين، والسياسيين، والأطباء وأصحاب الحرف، بالإضافة إلى بعض العمال الذين كانوا يعملون في بعض دول الخليج غادروا إلى أوروبا ودول أخرى، وطلبوا اللجوء هناك، بينما الطبقة الفقيرة لم تستطع مغادرة البلد واكتفت بالنزوح الداخلي. ولعل من أهم المعوقات التي تعترض الباحثين في مجال الهجرة واللجوء بالنسبة لليمنيين تتمثل في غياب الاحصائيات الدقيقة لدى السلطات الرسمية عن عددهم خلال الفترة الأخيرة، فضلا عن ندرة الورش العلمية والأبحاث الأكاديمية حول سلبيات وإيجابيات مثل هذه الظواهر؛ نتيجة لوجود القصور، مما جعل الباحثين لا يلتفتون للدراسة والبحث في مثل هذه القضايا الاجتماعية الهامة.

ويتضح، أيضاً، أن البحث في مجال الهجرة واللجوء يكتنفه الكثير من التعقيد بسبب عدم قدرة الباحثين على الوصول إلى المبحوثين في الدول التي ينتشرون فيها، ودراسة وضعهم ومن ثم اقتراح الحلول والمعالجات المناسبة بما يخدم المجتمع وكذلك المهاجر واللاجئ على حد سواء. ويمكن القول أن مثل هذه الورقة تفتح الباب للباحثين لإجراء المزيد من الأبحاث حول هذه الظواهر. ومن هذا المنطلق، تحاول هذه الورقة تقديم صورة واضحة عن ظاهرة الهجرة واللجوء لليمنيين. وترى الورقة بأن ظاهرة الهجرة واللجوء من أبرز الظواهر التي تواجه اليمن اليوم خصوصاً وأن بعض الذين غادروا البلد من الكوادر المؤهلة. وتبرز أهمية الموضوع كون ظاهرة الهجرة واللجوء من أهم القضايا التي تشغل المجتمع اليمني اليوم لصلته الكبيرة بما يمر به البلد من وضع سياسي وعسكري واقتصادي واجتماعي معقد. ولذا، برزت أهمية مناقشة تداعيات الهجرة واللجوء على المجتمع اليمني على المجتمع اليمني.

وتسعى الورقة للإجابة على التساؤلات التالية: ما دوافع الهجرة واللجوء في الوقت الراهن، وما هي فوائد الهجرة؟ وما تداعيات ذلك على المجتمع؟ وهل بالإمكان الاستفادة من الكوادر التي تركت البلد وهاجرت؟ وتهدف الورقة إلى شرح أسباب هجرة ولجوء اليمنيين إلى دول العالم، وتحليل آثار ذلك على المسار الأكاديمي، والنفسي، الاجتماعي، والسياسي...إلخ. وتم الاعتماد على المنهجية العلمية من خلال وصف وتحليل هاتين الظاهرتين. أيضاً، تم جمع المعلومات من الدراسات وبعض التقارير المنشورة حول



الموضوع. وتركز الورقة على الشرح المفاهيمي والنظري لهاتين الظاهرتين وإلقاء نظرة على ظاهرة هجرة اليمنيين ولجوئهم من خلال تقسيم ذلك إلى عدة مراحل. وتوضح أسباب انتشار هذه الظواهر في الوقت الراهن وتداعياتهما على المجتمع اليمني. وتختتم بسرد مجموعة من التوصيات العامة.

كلمات مفتاحية: اليمن، الهجرة، اللجوء.

مدخل

لم تكن ظاهرة الهجرة واللجوء جديدة على المجتمع اليمني، وفي هذا الصدد يقول محمود الزبيري: " اليمن بلد شمس تدفع بأبنائها على الدوام نحو الخارج." ⁽¹⁾ ومنذ تشكيل الدولة الوطنية الحديثة، مرت اليمن بالصراعات السياسية والعسكرية ابتداء بحرب الثوار الجمهوريين ضد الملكيين خلال 1962-1970 مروراً بحروب المناطق الجنوبية والوسطى في سبعينيات القرن الماضي وصولاً إلى أحداث 1986، وأحداث 1994. وشهدت اليمن منذ مطلع القرن الـ 21 عدة صراعات عسكرية وسياسية ابتداءً من الحرب التي تفجرت بين الدولة اليمنية والجماعة الحوثية بين عامي 2004-2010، وكذلك ثورة الشباب اليمني عام 2011 ضد نظام الرئيس الراحل علي عبدالله صالح، مروراً باقتحام جماعة الحوثي للعاصمة صنعاء في 12 أيلول\سبتمبر 2014 واسقاط مؤسسات البلاد بالقوة العسكرية، وصولاً إلى تدخل التحالف العربي بقيادة السعودية في مارس 2015، وما يزال الصراع قائماً حتى اليوم.

وأصبح من اللافت أن من نتائج هذه الصراعات، غياب مؤسسات الدولة التي تنظم شؤون الناس، وانهيار الاقتصاد، وبروز ظاهرة البطالة بشكل مخيف، وظهور الجماعات المسلحة الفاعلة؛ حيث استطاعت فرض سيطرتها العسكرية والأمنية على مناطق شاسعة من البلاد. وهذا خلق حالة من عدم الاستقرار النفسي، والاجتماعي، والسياسي، والاقتصادي، وأدى إلى تدفق موجات النزوح الجماعي الداخلي، والهجرة الخارجية، واللجوء بحثاً عن مكان آمن للحصول على العيش بسلام.

(1) محمد الزعبي وأحمد شجاع الدين، الهجرة اليمنية طبيعتها- أسبابها- نتائجها، المركز الوطني للمعلومات،

أ- الهجرة

أصبحت ديناميكية الهجرة من أهم المعضلات التي تواجه اليمن اليوم، ولا يمكن السيطرة على هذه الظاهرة في ظل استمرار الصراعات العسكرية. وعليه فقد خسرت الدولة الوطنية الكثير من كوادرها، بينما شكلت الدول المستقبلية للمهاجرين واللاجئين مناخاً يمكن للمهاجرين الاستفادة منه ولو جزئياً. وتعرف الهجرة بأنها الانتقال من مكانك الأصلي إلى مكان آخر بحثاً عن العيش والأمن، وهناك من يرى بأن المهاجرين "هم أولئك الأشخاص الذين يقررون أن يتركوا مكان سكنهم الأصلي بحثاً عن وضع اقتصادي أفضل في بلد آخر".⁽²⁾ وهناك من يعرفها بأنها التحرك تحت ظروف أساسية ورئيسية تتيح للأفراد والجماعات تحقيق قدر من التوازن، أو الاستمرار في الوجود عن طرق إشباع الحاجات الإنسانية المختلفة البيولوجية والاجتماعية والسيكولوجية والثقافية والسياسية وغيرها.⁽³⁾

وفي العصر الحديث، هاجر اليمنيون في خمسينيات وستينيات القرن الماضي واستقر بعضهم في الولايات المتحدة. وتكاثر أعداد المهاجرين في الولايات المتحدة حتى وصلت في الوقت الراهن إلى ربع مليون مهاجر تقريباً، بحسب ما أورده الباحث يحيى غالب.⁽⁴⁾ ويمكن تقسيم أجيال هجرة اليمنيين إلى الخارج بعد قيام النظام الجمهوري اليمني في مطلع ستينيات القرن الماضي إلى خمسة أجيال: جيل المهاجرين الأول بين عامي 1962-1970- وكان خروج الناس في هذه المرحلة بسبب الأوضاع السياسية، والحرب الأهلية التي تفجرت بين الجمهوريين والملكيين خلال عقد الستينيات وبعض هؤلاء استوطنوا في الدول التي هاجروا إليها. الجيل الثاني (1970- 1990)، وكانت هذه المرحلة عبارة عن تحول كبير؛ حيث هاجر اليمنيون إلى دول الخليج وخاصة السعودية وتوسعت الهجرة إلى بلدان أخرى مثل أوروبا وأمريكا. وبعد حرب الخليج الأولى في 1990 تم الاستغناء عن كثير من العمالة اليمنية في الخليج وخاصة السعودية وكان عودة المهاجرين عبارة عن عودة قسرية. وشكلت تلك العودة عبئاً كبيراً على الدولة ولم تستطع استيعاب القوى العاملة العائدة من الخليج. وشهدت اليمن عودة قسرية جماعية... لعدد كبير من العمال نتيجة الأحداث

⁽²⁾ عاصم خليل، اللاجئون، المهاجرون والقانون في "فلسطين"، (معهد أبو لغد، جامعة بيرزيت 2008)، ص 86.

⁽³⁾ هشام الموسوم، ظاهرتنا اللجوء والهجرة غير الشرعية "دراسة في النشأة والأسباب والآثار، ص 182

⁽⁴⁾ يحيى غالب، الهجرة اليمنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية في النصف الثاني من القرن العشرين، مجلة

بحوث كلية الآداب، جامعة المنوفية، العدد (120)، 2020، ص 1880.

التي شهدتها منطقة الخليج خلال عامي 1990-1991م.⁽⁵⁾ وهناك من يرى بأنها تم إخراج أكثر من مليون عامل يمني من السعودية.⁽⁶⁾ وبعد الخروج الكبير من السعودية 1990 بسبب نظام الكفالة،⁽⁷⁾ شكل ذلك عبئاً على الحكومة اليمنية وتدهورت الأوضاع الاقتصادية والأمنية.

الجيل الثالث (1995-2011)، وكانت هجرة هذا الجيل طوعية باستثناء بعض الحالات بسبب أحداث 1994 بسبب الحرب بين الانفصاليين ودولة الوحدة، إلا أن غالبية هذا الجيل من المهاجرين كان بحثاً عن فرص العمل. ويمكن أن نطلق على هذه الجيل "بجيل العمالة المهاجرة"، "والعامل المهاجر هو الشخص الذي ... مارس نشاطاً مأجوراً في بلد ليس مواطناً فيه."⁽⁸⁾

والجيل الرابع، ويمكن أن نطلق عليه (جيل الهجرة القسرية واللجوء). ويطلق مصطلح الهجرة القسرية في حال توافر فيها عنصرا الضغط والإجبار، بما في ذلك التهديد للحياة والرزق، وربما تكون مسبباتها بفعل البشر أو الطبيعة.⁽⁹⁾ وكان ذلك بعد عام 2014 خاصة عندما اقتحم الحوثيون العاصمة صنعاء غداة 21 أيلول-سبتمبر 2014 وحتى اليوم؛ حيث خرجت الأيدي العاملة وبعض الموظفين من الجامعات والمؤسسات اليمنية خوفاً من بطش الجماعة الحوثية، واتجهوا إلى السعودية بعقود رسمية، وبعضهم هاجر إلى أوروبا وكندا ودول الإقليم مثل الأردن، ومصر، وجيبوتي، والصومال، وإثيوبيا، تركيا ودول أخرى. ولم يستطع كثير منهم العودة إلى البلد بسبب الصراع القائم، واستمرار سيطرة جماعة الحوثي على المحافظات الشمالية وبعض المناطق الوسطى.

⁵ يحيى المتوكل وآخرون، اليمن: توجيه تحويلات المغتربين والعاملين اليمنيين في الخارج نحو

التنمية، الأمم المتحدة- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، (2014)، ص 3.

⁶ محمد سيف حيدر، اليمن ومجلس التعاون لدول الخليج العربية البحث عن الاندماج، ط²، (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014م.)، ص 12.

⁷ عادل الأحمد، العمالة اليمنية في السعودية.. مشكلة ما بعد السياسة، العربي الجديد، نُشر بتاريخ 01 مايو 2014،

الدخول: (26 أغسطس 2021)، في: <https://cutt.ly/uWyNCt0>

⁸ إشكالية الهجرة في سياسات واستراتيجيات التنمية في شمال أفريقيا: دراسة مقارنة، (الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، مكتب شمال أفريقيا، 2014)، ص 7.

⁹ عبد المجيد هندي، الهجرة القسرية والاندماج الاجتماعي: دراسة إنثوجرافية لعينة من أرباب الأسر السورية المقيمة بالمجتمع المصري، المجلة العربية لعلم الاجتماع العدد (26)، 2020، ص 139.

وهكذا، بعد انقلاب الجماعة الحوثية المدعومة إيرانيًا نزح كثير من اليمنيين إلى كثير من البلدان، ولا توجد معلومات دقيقة عن عدد اللاجئين، ولكن كانت السعودية، وجيبوتي، والصومال، والسودان، ومصر من أكثر الدول التي استقبلت اليمنيين. ويجدر الإشارة هنا، إلى أن أغلب اليمنيين ليسوا مسجلين ضمن طالبي اللجوء بل أن أغلبهم يواجه متاعب الحياة المعيشية بنفسه، والغالبية لا يستقبلون معونات من منظمة الهجرة الدولية والمنظمات التي تهتم باللاجئين، بل يعتمدون على أنفسهم، ومعظمهم حصل على إقامات سياحية كما هو حال اليمنيين في تركيا، وبعضهم حصل على إذن إقامة من البلدان التي يقطنون بها كما هو حالهم في مصر.

ب- اللجوء

يضطر الإنسان لمغادرة بلده عندما تنعدم سبل العيش الكريم، وعدم وجود الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. وقد تكون هذه المغادر "للبحث عن فرص لتحسين المستوى المعيشي والاقتصادي، أو الفرار من المناطق التي يتعرض فيها الإنسان لانتهاكات جسيمة لحقوقه نتيجة للنزاعات المسلحة أو الاضطهاد والتعذيب." (10) "ووضع جيمس هاتاواي ستة معايير ليكيف وضع أي شخص على أنه لاجئ، وهي: أن يكون الشخص خارج بلده، وأن يتعرض لخطر حقيقي، ويحتمل أن يؤدي إلى إصابته بضرر جسيم، وذلك نتيجة فشل دولته في حمايته، وأن يرتبط الخطر بنوع من الحقوق المدنية والسياسية المحمية، وأن يكون الشخص في حاجة إلى الحماية ومستحقًا لها." (11) "وسعت الاتفاقية الإفريقية عام 1969 تعريف اللاجئ، وضمت أسبابًا أخرى للجوء غير تلك المنصوص عليها في اتفاقية 1951، ونصت على "كل شخص يجد نفسه مضطربًا بسبب عدوان، أو احتلال خارجي، أو سيطرة أجنبية أو بسبب أحداث تهدد بشكل خطير الأمن العام في جزء من بلد منشئه الأصلي." (12) "ووفقًا لاتفاقية 1951 ...، يُعرّف اللاجئ على أنه كل شخص "يوجد خارج دولة جنسيته بسبب خوف مبرر من التعرض للاضطهاد لأسباب ترجع إلى عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه لعضوية فئة

(10) عمر رواجي، حماية حقوق اللاجئين: الصكوك والآليات الدولية والإقليمية، سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد (48)، 2021، ص 66.

(11) نفس المرجع السابق، ص 84.

(12) محمد فرحات، حق اللاجئين في المشاركة السياسية: الإطار القانوني في ضوء القانون الدولي، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز العربي الديمقراطي، العدد (19)، 2019، ص 64.

اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، وأصبح بسبب ذلك التخوف يفتقر إلى القدرة على أن يستظل بحماية دولته أو لم تعد لديه الرغبة في ذلك،⁽¹³⁾

ويختلف اللجوء عن الهجرة من حيث المميزات وغير ذلك، فاللاجئ يمكن أن يحصل على لجوء سياسي، أو حماية إنسانية مؤقتة في الدولة التي لجأ إليها، ويتمتع بالخدمات الأساسية لحقوق الإنسان من الدولة التي قبلت لجوئه، بعكس المهاجر الذي يبحث عن العمل فهو يتحمل تكلفة معيشته ويلاقي صعوبات في كثير من الأحيان كالبحث عن فرص العمل خاصة إذا لم يكن لديه خبرة في مهنة معينة.

ولا توجد أرقام محددة لعدد اللاجئين اليمنيين المنتشرين حول العالم، وإن كانت هناك بعض الإحصائيات التي توردها الأمم المتحدة في بعض المواقع الخاصة بمنظمة الهجرة، إلا أن تلك الأرقام لا تعبر سوى عن الأشخاص الذين سجلوا بشكل رسمي في كشوفات المنظمة الدولية المهتمة باللاجئين. ويبقى عدد اللاجئين اليمنيين غير معروف بطريقة دقيقة، إلا أن هناك من اجتهد وكتب بعض الأرقام مثل دراسة أنور كامل والمعنونة بـ *تحركات اللاجئين اليمنيين العابرة للحدود: دراسة في الجغرافيا السياسية*.⁽¹⁴⁾ وأورد فيها بعض الأرقام للاجئين اليمنيين المتواجدين في الصومال وجيبوتي، وكذلك أولئك الذين يتواجدون في المملكة العربية السعودية، إلا أنهم لا يحملون صفة لاجئ، ولكنهم يحملون صفة زائر تقريباً، وخصوصاً أولئك الذين تركوا اليمن بعد سقوط العاصمة صنعاء بيد الجماعة الحوثية. وتبقى السعودية البلد الأكبر لاستقبال اليمنيين سواء أولئك الذين يحملون صفة زائر، أو العمال، الأكاديميين، الأطباء، المدرسين... إلخ الذين حصلوا على عقود عمل. على سبيل المثال، يؤكد أنور كامل بأن عدد اللاجئين اليمنيين في جيبوتي بلغ حوالي 73118 لاجئ عام 2019 تشكل ما نسبته 25,9% من إجمالي عدد اللاجئين اليمنيين في دول الجوار.... وبلغ عدد اللاجئين اليمنيين في الصومال حوالي 87228 لاجئ حتى عام 2019، أي بنسبة 27,7%... ويوجد في إثيوبيا حوالي 28526 لاجئ يمني.⁽¹⁴⁾

(13) اللاجئين والمهاجرون، تاريخ الدخول في: (21 يناير 2022)، في: <https://cutt.ly/SISOS9g>

(14) أنور كامل، تحركات اللاجئين اليمنيين العابرة للحدود دراسة في الجغرافيا السياسية، مجلة كلية الآداب،

جامعة بني سويف، العدد (51)، 2019، ص 550-552



إضافة إلى ذلك، أكد السفير السعودي لدى اليمن، محمد آل جابر، في مقابلة له مع قناة اليمن اليوم، أن المملكة العربية السعودية استقبلت مليون ومائتي ألف يمني في عام 2015 عبر منافذ اليمن مع السعودية. وغادر معظم هؤلاء إلى مصر ودول أخرى وبعضهم عاد إلى اليمن. وتبقى في المملكة حوالي خمسمائة وستة وعشرين ألفاً، حتى تاريخ المقابلة،⁽¹⁵⁾ بحسب تصريحات السفير السعودي.

ويُلاحظ أن اليمنيين من أقل طالبي اللجوء ومن حيث الدول التي تستقبلهم. وفي هذا السياق يتضح أن كثير من اليمنيين ممن لجأوا إلى أوروبا كانوا يعيشون في الخليج، باستثناء بعض الحالات التي نزحت من الداخل، إلا أنه لا يوجد رقم رسمي ودقيق قام بتسجيل تلك الحالات، مما جعلها غير قابلة للتحقق. علاوة على ذلك، هناك بعض المؤهلين وأصحاب الطبقة الوسطى ممن استطاع مغادرة البلد ومعظم هؤلاء من فئة الشباب وتستفيد منهم الدول التي تمنحهم اللجوء، بينما اكتفت الطبقة الفقيرة بالنزوح الداخلي بين المحافظات. وأغلب هؤلاء يتمركزون في محافظة مأرب، شرق اليمن، ومحافظات أخرى. وهذه الفئة تنزح من مكان لآخر لأكثر من مرة بسبب استهداف الجماعة الحوثية للمخيمات، وبسبب قرب الصراع أحياناً من هذه المخيمات.

ويبقى النازح في الداخل هو الأكثر عرضة للمخاطر؛ نتيجة لغياب الخدمات الأساسية وصعوبة العيش خاصة أولئك الذين يعيشون في صحاري مارب تحت الخيام. وبحسب ما أورده مركز صنعاء للدراسات فهناك حوالي مليونين ... ممن نزحوا إلى مأرب نتيجة للصراع الدائر.⁽¹⁶⁾ وفي أحدث تقرير للأمم المتحدة والذي صدر في مطلع عام 2022 بأن هناك ارتفاع عدد النازحين جراء صراع في اليمن إلى 4 ملايين و200 ألف شخص في أنحاء اليمن.⁽¹⁷⁾

أسباب ظاهرة اللجوء والهجرة

(15) بلا رحمة مع السفير السعودي في اليمن محمد آل جابر، مقابلة تلفزيونية مع قناة اليمن اليوم، تاريخ النشر 24

فبراير 2022، الدخول: (26 فبراير 2022)، في: <https://cutt.ly/MP8IXp3>

¹⁶⁾ Manal Ghanem, In Endless Pursuit of Refuge, Sana'a Center for Strategic Studies, Published on December 24, 2021, accessed:(Feb 05 ,2022), at: <https://cutt.ly/hOSYYcI>

(17) الأمم المتحدة: ارتفاع عدد النازحين في اليمن إلى 4.2 ملايين، وكالة الأناضول، تاريخ النشر 20

يناير 2022، الدخول: (14 فبراير ، 2022)، في: <https://cutt.ly/TPiPkzP>

غالباً ما تتميز عوامل دفع المهاجرين لمغادرة بلدانهم الأصلية نتيجة عدم وجود فرص عمل، وفي المقابل تتوفر عوامل الجذب والفرص الاقتصادية في المناطق المستقبلية.⁽¹⁸⁾ وقبل سيطرة الجماعة الحوثية على محافظة صعدة ولاحقاً صنعاء، كانت الهجرة طوعية. وكان كثير من المهاجرين يغادرون البلد لتحسين مستوى المعيشة، واستفاد الكثير ممن هاجر سواء إلى الخليج أو إلى بلدان أخرى مثل أمريكا. إلا أن عوامل مثل البطالة، وضعف الموارد الاقتصادية كانت من ضمن الأسباب الرئيسية التي دفعت باليمنيين إلى سلك طريق الهجرة كوسيلة لتحسين المعيشة والحصول على فرص العمل المناسبة. وكانت البطالة من ضمن التحديات الكبيرة التي تواجه الدولة. وبلغت نسبة البطالة في عام " 2014، إلى 13.5 في المائة."⁽¹⁹⁾

وحديثاً، تغيرت أسباب الهجرة وخاصة بعد تفجر الصراعات بين الحكومة اليمنية وبين جماعة الحوثي. وأفضت الصراعات المسلحة بين جماعة الحوثي والدولة اليمنية بين عامي 2004-2010 إلى سيطرة جماعة الحوثي على معظم مناطق صعدة في نهاية عام 2011. وأدت فكرة الجماعة الحوثية القائمة على العنف وعدم قبول الاختلاف مع الآخر إلى زيادة الكراهية القائمة على أساس أيديولوجي. وتوسعت الخلافات بين أبناء المجتمع؛ حيث قامت جماعة الحوثي بتشريد أبناء الأقلية اليهودية كخطوة أولى. ومن هنا، بدأت فكرة الهجرة القسرية، تقريباً منذ عام 2006. على سبيل المثال، عندما استولت الجماعة الحوثية على أجزاء من محافظة صعدة، قامت بطرد مجموعة من يهود آل سالم بحجة أن واحداً منهم شارك في الحرب ضد اللبنانيين في عام 2006 وأن مجموعة أخرى قامت بتوزيع الخمر في المنطقة، وهذا يتنافى مع العراف القبلية، بحسب ما أورده مسؤول تابع لحركة الشباب المؤمن التي يرأسها الحوثي حينها⁽²⁰⁾ وكان ذلك العمل الذي قامت به الجماعة الحوثية عبارة عن مقدمة لتهجير من يختلف معها فكرياً وسياسياً.

وبعد سيطرة الجماعة الحوثية على مركز محافظة صعدة، قامت بشن حملة عسكرية كبيرة ضد الجماعة السلفية في مركز دماج استمر لمدة ثلاثة أشهر. وفي النهاية أرسلت الدولة وساطة للتوسط بين الحوثيين والجماعة السلفية. "وتدخلت لجان برلمانية وقبلية وعسكرية ووقع الطرفان على وثيقة صلح جائرة

⁽¹⁸⁾ Helen James, Population, Development, and the Environment: Challenges to Achieving the Sustainable Development Goals in the Asia Pacific, (Springer, 2019), p 319.

⁽¹⁹⁾ تعرف على نسبة البطالة المخيفة في اليمن، حيروت، تاريخ النشر 07 يونيو 2021، الدخول: (23 فبراير 2022)،

في: <https://cutt.ly/gPSND5r>

⁽²⁰⁾ محمد الخامري، الحوثيون يوضحون ملابس طرد اليهود، تاريخ النشر 29 يناير 2007، الدخول: (04 فبراير 2022)،

في: <https://cutt.ly/3OO8yXO>

بحق السلفيين، قضت بخروجهم من منطقة دماج إلى محافظة الحديدة غرب اليمن.⁽²¹⁾ وخرج السلفيون من مركز دماج بعد 35 عاما على مرور تأسيسه على يد الشيخ يحيى الوادعي.⁽²²⁾ واضطر بعضهم للهجرة إلى خارج اليمن، وبعضهم ألتحق بالمقاومة الشعبية، وجزء استقر منهم جنوب وشرق البلاد. وكان طرد جماعة الحوثيين للسلفيين من صعدة عبارة عن مؤشر بأن الجماعة تسعى إلى حوثنة هذه المناطق وإصباغها بفكرها السياسي والأيدولوجي. وأدركت الجماعة أن ذلك لن يتحقق لها إلا من خلال تهجير من يختلف معها سياسياً وفكرياً.

وطلرات مؤخرًا عدة عوامل أدت إلى سبب مغادرة اليمنيين لبلادهم، منها ما هو ثقافي، وسياسي، واجتماعي وغيرها. وبعد عام 2014، كانت هناك أسباب أخرى دفعت باليمنيين إلى الهجرة منها انعدام الأمن وارتفاع معدل البطالة، وسيطرة الجماعة الحوثية على مفاصل الدولة والتحكم بكل مرافقها، إضافة إلى القمع والاضطهاد الذي مارسته الجماعة الحوثية على كل من يخالف فكرها الأيدولوجي وتوجهها السياسي. وكل هذه العوامل جعلت البيئة اليمنية بيئة طاردة للعقول، ومكان غير آمن للعيش نتيجة للقبضة العسكرية للحوثيين.

وتعتبر الأوضاع الاقتصادية المتردية من ضمن الأسباب التي دفعت بالكثير إلى اللجوء والهجرة، خصوصاً وأن معظم الموظفين في مناطق سيطرة الجماعة وحتى الحكومة الشرعية قد توقف بعضها بشكل شبه كلي، مما جعل بعض الأسر تعيش على المساعدات التي تقدمها المنظمات الدولية والإقليمية. وتشير بعض التقارير في عام 2018 إلى "وجود حوالي 22.2 مليون شخص يحتاجون إلى مساعدات إنسانية يشكّلون 75% من إجمالي عدد السكان، منهم 11.3 مليون شخص في حاجة ماسّة وشديدة للمساعدات الإنسانية منهم 8.4 ملايين شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي ويواجهون خطر المجاعة."⁽²³⁾ وتوضح هذه الأرقام المهولة بأن اليمنيين أصبحوا في خطر شديد وأن من غادر اليمن يعتبر ناجيا من الموت المحقق به.

(21) أحمد الصباحي، تهجير أبناء دماج بتعاون حكومي مع الحوثيين، مجلة البيان، تاريخ النشر 21

يناير 2014، الدخول: (5 فبراير 2022)، في: <https://cutt.ly/xOPhGbQ>

(22) سالم حميد وآخرون، الخليج العربي ومخاطر الإسلام السياسي الصفوي الوجه الآخر للإخوان المسلمين،

ط1، (مركز المزملة للدراسات والبحوث، 2014)، ص 169.

(23) منصور البشير، التكلفة الاقتصادية لحرب اليمن وأثرها على أطراف الصراع، (مركز الجزيرة للدراسات، 2018)،

وفي أحدث تقرير، بحسب ماتحدث به وزير التخطيط والتعاون الدولي، واعد باذيب "بان الخسائر التي لحقت بالاقتصاد اليمني في الحرب المستمرة في البلاد منذ نحو سبع سنوات تصل إلى حوالي 126 مليار دولار." (24) بالإضافة إلى ذلك ارتفعت معدلات البطالة خلال الحرب. "وارتفعت نسبة البطالة إلى أكثر من 70% حالياً، مقارنة بـ52% قبل الحرب." (25) وأطلقت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقريراً أكدت فيه "بأن الأشخاص الذين أجبروا على الفرار من بيوتهم، معرضون للخطر أكثر من غيرهم. ويعيش أكثر من 4 مليون شخص حالياً في ظروف صعبة بعيداً عن منازلهم وهم محرومون من الاحتياجات الأساسية." (26) وعلى الرغم من الوضع الاقتصادي المتردي في اليمن، والصراع الدائر، إلا أن اليمن يستضيف 137000 لاجئ وطالب لجوء من الصومال وإثيوبيا، مما يجعله ثاني أكبر مضيف للاجئين الصوماليين في العالم." (27) وكل هذه الأوضاع الإنسانية والاقتصادية الصعبة، واستمرار الجماعات المسلحة في الحرب، وبقاء التدخلات الإقليمية، دون وجود رؤية واضحة لإحلال السلام دفع الكثير لتترك اليمن.

فوائد الهجرة والجوء

اقتصادياً، كان المهاجرون اليمنيون يقومون بدور كبير في رعد الاقتصاد الوطني بالعملة الاجنبية من خلال التحويلات المالية، وكان ذلك حتى في وقت الحكومات اليمنية المتعاقبة خلال العقود القليلة الماضية. وعزز المهاجرون التنمية الاقتصادية من خلال تحويلاتهم المالية. وتؤكد بعض التقارير بأن التحويلات شكلت 9,3 من الناتج المحلي لليمن خلال عام 2013، بحسب ما أورده الباحث الاقتصادي المصري حسين الأسرج. (28) وتمثل "الهجرة ظاهرة صحية ومصدراً للإثراء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي." (29) ولذلك،

(24) خسائر الاقتصاد اليمني في الحرب المستمرة منذ نحو 7 سنوات تصل إلى 126 مليار دولار،

موناكارلوا، تاريخ النشر 01 فبراير 2022، الدخول: (05 فبراير 2022)، في: <https://cutt.ly/1OPLY9u>

(25) فارس قاسم، هجرة العقول.. تۇرق حاضر ومستقبل اليمن، المشاهد، تاريخ النشر 18 فبراير 2019،

الدخول: (21 يناير 2022)، في: <https://cutt.ly/qIGBzWT>

(26) المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تاريخ الدخول: (05 فبراير 2022)، في: <https://cutt.ly/6OPZrx8>

(27) UNCHR, YEMEN HUMANITARIAN CRISIS, accessed: (22 January 2022), at:

<https://cutt.ly/xIK7FbK>

(28) حسين الأسرج، هجرة الكفاءات العربية، (Munich Personal RePEc Archive، 2016)،

ص 9.

(29) دراسة حول تقييم سياسات الهجرة في اليمن ودول الخليج وأثارها على التنمية الشاملة ومستقبل العمالة

أصبح المهاجرون اليمنيون من ضمن الروافد الأساسية للاقتصاد الوطني. ويكفل هؤلاء معظم الأسر في الداخل اليمني. "ولعبت تحويلاتهم دورًا إيجابيًا على مستوى الاقتصاد الوطني، ويظهر ذلك من خلال أثارها في مختلف المتغيرات الاقتصادية سواء على مستوى ميزان المدفوعات والإنفاق الاستهلاكي أو تحسين مستوى دخل الفرد وتخفيف معدل البطالة." (30)

وعلى الرغم من عدم وجود بيانات رسمية واضحة تكشف حجم مساهمة المهاجرين اليمنيين في ردف الاقتصاد الوطني بالعملة الصعبة، إلا أن نائب وزير المغتربين اليمني، "محمد العدیل قدر، في تصريح له في فبراير/شباط 2020، قيمة الحوالات المالية السنوية بحوالي 8 مليارات دولار أمريكي، وأوضح إن المغتربين يدعمون نصف سكان اليمن. (31) كما أن بعض اللاجئين انخرطوا في بعض المؤسسات التعليمية وسوق العمل، وهؤلاء يقدمون خدمات بحثية واجتماعية للبلدان التي استقبلتهم، وفي نفس الوقت يرفدون الاقتصاد الوطني بالعملة الأجنبية ويكفلون أسرهم. ولذا، لا يمكن النظر إلى الهجرة واللجوء من منظور سلبي فقط، بل أن هناك بعض الجوانب الإيجابية نتيجة لما يقدمه هؤلاء من دعم اقتصادي لأسرهم في الداخل اليمني خاصة في ظل الصراع الدائر، واستمرار حالة انقطاع المرتبات لكثير من موظفي الدولة بما في ذلك المعلمين، حيث تشير التقارير إلى أن أكثر من مائة وستين ألف معلم ومعلمة في مناطق سيطرة جماعة الحوثي بدون مرتبات منذ أكثر من خمس سنوات. " (32)

وعلى المستوى العلمي والمؤسسي، يكتسب الطلاب والباحثون والمهندسون والأطباء...الخ. الخبرة والمهارات البحثية والمؤسسية وغيرها، ومن ثم بالإمكان الاستفادة منهم بعد إنتهاء الحرب، إلا أن ذلك يحتاج إلى إيجاد آلية فعالة من قبل الدولة للتواصل مع هذه الكوادر، وربطها بالوطن؛ لأن بعض هؤلاء قد انصهروا

الآسيوية في دول الخليج إعداد، (رابطة المعونة لحقوق الإنسان والهجرة، 2011)، تاريخ

الدخول: 13 فبراير 2022، في: <https://cutt.ly/DPrHZkK>

³⁰ دارس أبو نشطان، هجرة اليمنيين الدولية وأثرها على التنمية الوطنية، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية العدد (3)، 2016، ص 398.

³¹ علي الديلمي، اليمنيون في السعودية: حوالات مالية أقل وسط مزيد من الضغوط للمغادرة، مركز صنعاء للدراسات، تاريخ النشر 22 سبتمبر 2020، الدخول: (05 فبراير 2022)،

في: <https://cutt.ly/gOSVjLB>

³² المعلمين اليمنيين: 25 ألف تربوي أجبرتهم الحرب على التشرد والنزوح، مدى برس، تاريخ النشر 06

أكتوبر 2021، الدخول: (04 يناير 2022)، في: <https://cutt.ly/wUK2jzB>



في المجتمعات التي احتضنتهم. ويتضح بأن الهجرة تساهم في مكافحة البطالة في البلدان المصدرة للمهاجرين من خلال توفير فرص العمل. وتلعب دورًا هامًا في تأهيل المهاجرين على المستوى العلمي، والتدريبي والمهني.

الصعوبات التي يواجهها اللاجئون اليمنيون في المهجر

مغادرة البلد الأم والتوجه إلى بلدان أخرى بحثًا عن العمل أو الأمن، لا يعني أن اللاجئ أو المهاجر يعيش في بحبوحة من العيش، على الرغم من توفر بعض الجوانب المادية، إلا أن الجوانب النفسية والاجتماعية وغيرها تبقى من ضمن الصعوبات التي تواجهه. خصوصًا، وأن اللاجئ يبقى ممنوع من العودة إلى بلده طالما وهو يخضع للحماية التي وفرتها له الدولة المضيفة. بالإضافة إلى العديد من الصعوبات الأخرى التي يواجهها المهاجرون واللاجئون مثل الحصول على عقود عمل. وتتطرق الورقة هنا إلى أبرز هذه الصعوبات، ومنها:

أولاً: صعوبة الحصول على إقامات العمل

على الرغم من استقبال بعض الدول لليمنيين مثل ماليزيا ومصر وتركيا، إلا أن الحصول على تراخيص العمل لا يمكن الحصول عليها بسهولة. على سبيل المثال، هناك الآلاف من اليمنيين يتواجدون في ماليزيا، ولكنهم يواجهون صعوبة الحصول على رخصة عمل، وبعضهم مسجل في المفوضية الأممية لشؤون اللاجئين. "ورغم المعاناة التي يعيشها أكثر اليمنيين في ماليزيا فإنهم يعتبرون منحهم إقامة مكسباً بحد ذاته." (33) كما أن بعض حملة الشهادات العليا من اللاجئين والمهاجرين لا يحصلون على عمل في مجال تخصصاتهم مما يضطرهم للعمل في أي مهنة أخرى من أجل تغطية احتياجاتهم الخاصة. إضافة إلى ذلك، أغلب الدول الغربية التي يلجأ إليها اليمنيون تحتاج لقوى مهنية مؤهلة، وهناك كثير من اليمنيين لا يمتلكون الشهادات المهنية، وهذا يمثل عائقاً آخر أمامهم للحصول على فرص عمل مناسبة. ولذلك، هناك مشاكل تواجه اليمنيين الذين لجأوا إلى هذه البلدان ومنها صعوبة الاندماج في سوق العمل، مما يزيد من معاناتهم.

(33) اللاجئون اليمنيون بماليزيا.. أزمة العمل والإقامة الآمنة، الجزيرة، تاريخ النشر 04 يوليو 2019، الدخول: (18)

فبراير 2022)، في: <https://cutt.ly/FPvb7Lr>

ثانياً: الوضع النفسي للمهاجرين واللاجئين

يمر المهاجر واللاجئ بشكل عام بظروف صعبة خاصة وأنه يعيش مرحلة اللاستقرار ويتوقع أن تتغير القوانين واللوائح في البلد الذي يقيم فيه في لحظة. ولذلك، يبقى الوضع النفسي لهذه الفئة غير مستقر. على سبيل المثال، ظهر مؤخرًا قانون في المملكة العربية السعودية والذي نص على سعودة الوظائف وتوطينها. ونتيجة لذلك، فقد لوحظت زيادة بارزة في عدد المهاجرين اليمنيين العائدين من المملكة العربية السعودية خلال عام 2021. ومن بين العائدين البالغ عددهم 10,050.⁽³⁴⁾ ومثل هذه الإجراءات تجعل المهاجرين اليمنيين يعيشون في حالة عدم استقرار نفسي و ينتظرون لحظة المستقبل المجهول التي تنتظرهم. وفي يوليو 2021 أكدت منظمة العفو الدولية بأن "العمال اليمنيين معرضون لخطر إعادة القسرية الجماعية من السعودية."⁽³⁵⁾ وهذا أدى إلى فقدان الكثير منهم لوظائفهم، وبالتالي تعميق الوضع الإنساني إلى جانب ما يمر به اليمن من حروب وصراعات داخلية.

علاوة على ذلك، رفع رسوم تكلفة رسوم الإقامة في المملكة العربية أدى إلى خروج الكثير من المهاجرين اليمنيين، بل أن بعض الأكاديميين تركوا وظائفهم الأكاديمية ولجأوا إلى أوروبا مع أنهم يحصلون على أجور مادية لا بأس بها، ولكن الشعور النفسي بأن المؤسسات السعودية قد تستغني عنهم في أي لحظة أدى بهم إلى الهجرة إلى بلدان غربية من أجل الحصول على الاستقرار النفسي، مع أنهم قد يحصلون على أجور زهيدة مقارنة بما يحصلون عليه في المملكة العربية السعودية، إلا أن العامل النفسي كان غير مستقر خلال فترة عملهم في السعودية.

ثالثاً: صعوبة الاندماج

يمر تأقلم المهاجرين في بلدان المهجر من الناحية النظرية بثلاث مراحل أساسية وهي: مرحلة التكيف، ثم الاندماج، وأخيراً مرحلة الانصهار في المجتمع.⁽³⁶⁾ وتبدأ مرحلة التكيف من خلال تعرف المهاجر

³⁴ () التقرير الربعي للمنظمة الدولية للهجرة – اليمن (يوليو- سبتمبر 2021)، ص 3.

³⁵ () السعودية: العمال اليمنيون معرضون لخطر إعادة القسرية الجماعية، منظمة العفو الدولية، تاريخ النشر 31 أغسطس

2021، الدخول: (05 فبراير 2022)، في: <https://cutt.ly/SOS2qfj>

³⁶ () فارس نظمي، اتجاهات طلبة الجامعة نحو الهجرة إلى خارج الوطن وعلاقتها بقيمتهم، مجلة العلوم

واللاجئ على ثقافة البلد، وقوانينه، وعاداته، وتقاليده، وأنماط معيشتة، ومن ثم محاولة التكيف معها. وتستغرق هذه المرحلة فترة كبيرة. وبعض المهاجرين لا توجد لديهم الرغبة في الاندماج في هذه المجتمعات، ولهذا تعترضهم الكثير من الصعوبات. ومن هنا، يمكن القول، بأن مرحلة التكيف تعتمد على مدى قابلية الشخص لها. وأما المرحلة الثانية وهي مرحلة الاندماج والذي هو عبارة عن "عملية دمج المهاجرين في مؤسسات وعلاقات المجتمع المضيف." (37) وعملية الاندماج أيضاً عبارة عن عملية طويلة قد تستغرق سنوات. ويبدو أنه لا توجد دراسات توضح مدى انصهار المهاجرين واللاجئين في المجتمعات التي لجأوا إليها خاصة الغربية، إلا أنه يمكن القول بأن جزء من المهاجرين قد تأقلموا في هذه المجتمعات.

ويعاني اللاجئ والمهاجر اليمني، وخاصة الذين لجأوا في الفترة الأخيرة إلى البلدان الغربية من صعوبة الاندماج خصوصاً وأنهم قادمين من مجتمع محافظ إلى مجتمعات منفتحة، وبالتالي يعانون الكثير من الصعوبات، منها عدم القدرة على إجادة اللغة، خصوصاً الأشخاص الذين قد وصلوا إلى مراحل متقدمة من العمر. وصعوبة فهم الثقافة الغربية والقوانين المنظمة للحقوق والحريات، مما يجعل بعض هؤلاء يعيشون في عزلة داخل هذه المجتمعات. وبعضهم يُصاب بالصدمة الثقافية خاصة لأولئك الذين خرجوا من اليمن إلى دول غربية مباشرة. كما أن إجراءات اللجوء قد تستغرق سنوات حتى يتم الحصول على إقامة. إضافة إلى صعوبة الاندماج في سوق العمل. وأحياناً قد يضطر الشخص للعمل في مجال ليس في إطار تخصصه.

رابعاً: تحديات العودة

يواجه المهاجرون واللاجئون على وجه التحديد العديد من تحديات العودة إلى بلدانهم، خصوصاً وأن حصل على إقامة لجوء في البلدان الغربية يمكنه زيارة أي بلد باستثناء بلده الأصلي. وهذه معضلة أخرى تواجههم. كما أن استمرار سيطرة الجماعات المسلحة على المشهد السياسي والأمني يعتبر من ضمن أهم العوامل التي تعيق عودة اللاجئين اليمنيين إلى الداخل وخاصة السياسيين والباحثين، والصحفيين ورجال المال والأعمال وغيرهم. كما أن استمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية مثل انهيار الريال اليمني، وعدم توفر الخدمات

التربوية والنفسية، جامعة بغداد، العدد (55)، 2006. ص 8.

³⁷(Wolfgang Bosswick and Friedrich Heckmann, Integration of Migrants: Contribution of Local and Regional Authorities, (European Forum for Migration Studies (EFMS), 2017), p 1.

الاقتصادية والمالية ولو بالحد الأدنى يجعل من الصعب عودة المهاجرين واللاجئين. واستمرار انعدام الخدمات الأساسية مثل الماء والكهرباء والصحة من ضمن التحديات أيضاً؛ لأن المهاجر يعتبر هذه الخدمات من ضمن الأشياء البديهية التي حصل عليها في بلاد المهجر، ولذلك عندما يفكر بالعودة، يفكر بطبيعة الحال في الخدمات الأساسية. واستمرار الصراع العسكري بين الدولة وجماعة الحوثيين، وكذلك استمرار جماعة الانتقالي في الاستيلاء على العاصمة المؤقتة عدن يجعل من الصعب عودة المهاجرين واللاجئين وحتى الباحثين والطلاب ورجال المال والأعمال إلى اليمن. كما أن غياب مؤسسات الدولة اليمنية؛ نتيجة لتواجد قيادتها خارج البلاد على مدى السنوات الماضية يعتبر من ضمن الصعوبات التي تواجه المهاجرين؛ لأن هؤلاء فقدوا الثقة بالدولة. ويدركون بأن عودتهم إلى اليمن تعني التعايش والقبول بحكم الجماعات المسلحة.

آثار وتداعيات الهجرة واللجوء

يترتب على ظاهرة الهجرة واللجوء آثار وتداعيات كثيرة وترمي بظلالها على المجتمع اليمني سلبيًا أو إيجابيًا، ومن هذه الآثار: الاجتماعية، والنفسية، والثقافية (الهوية الوطنية)، والاقتصادية، والتعليمية وغيرها. وتتطرق الورقة هنا على بعض هذه الآثار ومنها:

- تأثير هجرة الأدمغة على المجتمع اليمني

هناك مفهوم يُطلق عليه رأس المال البشري وتعرفه الأمم المتحدة بأنه " كل ما يزيد من إنتاجية القوى العاملة من خلال القدرات والمهارات المعرفية والتقنية التي يكتسبها (الأفراد) من خلال العلم والمعرفة." (38) والأدمغة هم الأشخاص الذين حصلوا على تعليم جيد مما يمكنهم من القيام بخدمة المجتمع في شتى نواحي الحياة والنهوض به. ولا توجد نهضة اقتصادية أو ثقافية أو حضارية بدون وجود العقول المفكرة التي تدير وتخطط وتعمل. ولهذا، تؤكد النظرية الاقتصادية، ونظريات التنمية على دور رأس المال البشري في النمو طويل الأمد والمستدام. (39) وبعد سيطرة الجماعة الحوثية على العاصمة صنعاء غداة 21 أيلول- سبتمبر

³⁸ كريم أبو حلاوة، هجرة الكفاءات والعقول السورية نزيه تنموي مستمر، (سلسلة قضايا التنمية

البشرية، 2018)، ص 19.

³⁹ نبيل مرزوق، هجرة الكفاءات وأثرها على التنمية الاقتصادية، (جمعية العلوم الاقتصادية السورية،

2014، وسيطرة المجلس الانتقالي على العاصمة المؤقتة عدن في أغسطس 2019 تقريباً وجدت الأدمغة اليمنية عدم توفر بيئة واقعية للبحث العلمي، وعدم الاهتمام بها، وانخفاض دخلها، إلى جانب الحرب، وأدت هذه الأسباب مجتمعة إلى ترك هؤلاء لبلدهم. ولعل ما يمكن التركيز عليه هنا، أن أهم ما يمكن أن يستثمر فيه اليوم هو الأدمغة اليمنية. ولنا ما حصل في ماليزيا من نهضة في شتى المجالات، لم يكن إلا نتيجة للاهتمام بالأدمغة التي تبناها الراحل مهاتير محمد (1925-2022)، رئيس وزراء ماليزيا الأسبق. وهناك بلدان أخرى استثمرت العقول وخرجت بنتائج مبهرة في شتى المجالات ومنها سنغافورة.

ويوجد اليوم في المهجر العديد من الأدمغة اليمنية المتخصصة في مجال الطب، والهندسة، والعلوم الاجتماعية وغيرها التي غادرت البلد واستقرت في مناطق متفرقة من العالم، منها من حصل على عقود عمل في الخليج، وبعضها حصل على منح علمية لدراسة ما بعد الدكتوراه، وبعضها الآخر استقر في القاهرة وتركيا، وبعضها لجأ إلى أوروبا. ولا يريد هؤلاء العودة إلى الداخل؛ لأنّ أبسط حقوقهم والمتمثلة بالراتب الشهري تم قطعها، بل تم مصادرة حتى بعض شققهم التي منحت لهم كما حدث في جامعة صنعاء.⁽⁴⁰⁾ ولذلك خروج الكادر المؤهل من الجامعات اليمنية وإفراغ المؤسسات الطبية يمثل خطورة على مستقبل التعليم العالي والصحة، مما يجعل مخرجات التعليم غير ذي جدوى والاستمرار في تدهور القطاع الصحي والذي يؤثر طبيعياً الحال على المواطن بشكل مباشر. "ويبدو أن عمليات اللجوء والهجرة القسرية (لهذه الفئة) سوف تستمر- وربما تزيد- نتيجة لتعقد الأوضاع في اليمن، وغياب الاستقرار وضعف الأمن وغياب الدولة." (41) إذن، هجرة العقول تعني إفراغ البلد من الكوادر المؤهلة علمياً، وهذا له تأثير سلبي مباشر على البلد.

ويبدو جلياً أن بعض الطلاب والباحثين ممن غادروا البلد للتصويل العلمي وخاصة في البلدان الغربية لم يعودوا إلى الداخل نتيجة للصراع الدائر، ولذلك مجرد إنتهاءهم من دراستهم سرعان ما يقدمون على اللجوء في بعض البلدان التي تحصلوا منها على شهادتهم العليا. وهؤلاء من السهل حصولهم على حق اللجوء

ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون، 2010)، ص 1.

(40) مسلسل تهجير وتشريد نخبة المجتمع مستمر.. المليشيات تعلن الشروع بطرد (40) أكاديمياً من مساكن جامعة صنعاء، المصدر أون لاين، تاريخ النشر 15 مارس 2021، الدخول: (17 فبراير 2022)،

في: <https://cutt.ly/EPzh1Oy>

⁰⁴¹ عبد الغني الحاوري، واقع اندماج اللاجئين اليمنيين في بلد اللجوء وتحديات العودة، مجلة العلوم

السياسية والقانون، المركز العربي الديمقراطي، العدد (19) ديسمبر 2019، ص 173.



لأنهم مؤهلين وبالتالي سوف يستفيد منهم البلد المضيف، بينما يتأثر القطاع التعليمي في اليمن نتيجة لعدم توفر الكوادر المؤهلة.

- التداعيات النفسية

على المستوى النفسي يعاني المهاجرون واللاجئون من اضطرابات نفسية ومشكلات اجتماعية، وهذا هو التحدي الكبير الذي يؤثر على مجرى حياتهم في بلدان المهجر. "فالصدمة الإنسانية التي يسببها الإنسان يكون لها تبعات شديدة بشكل عام كصدمة نفسية بالمقارنة مع الصدمات النفسية التي لا يسببها الإنسان." (42) ولذا، تجد أن الشباب الذين خرجوا من سجون جماعة الحوثي أو الجماعات المسلحة الأخرى وغادروا البلد في وضع إنساني مخيف نتيجة للتعذيب الذي مورس ضدهم. ويعيش هؤلاء في حالة نفسية غير مستقرة بل يفقدون حتى الثقة بالآخرين، نتيجة لتعرضهم للأذى والتعذيب. كما أن الأشخاص الذين شاهدوا الأثلاء والدمار وخاصة الأطفال وغادروا البلد تتغير نظرتهم لمجتمعهم وتجعلهم لا يثقون به. ومن هنا، يمكن القول بأن اللاجئ الهارب من جحيم الحرب يبقى في حالة حذر شديد ويتوجس من كل شيء نتيجة لتعرضه لصدمة نفسية في الماضي.

كما أن بعض الشباب الذين شاهدوا جرائم الجماعات المسلحة التي تمت تحت أسماء وشعارات دينية مختلفة، ثم غادروا البلد وطلبوا اللجوء في بلدان أوروبية بدأوا بالتفكير حتى في المسلمات الدينية، بل أن بعضهم اعتنق الإلحاد، إلا أن هذه الحالات تبقى فردية. لكنها، تقع ضمن التحولات السيكولوجية والنفسية للاجئ. وتحتاج هذه الظاهرة التي ظهرت بين الشباب اليمنيين المهاجرين مؤخرًا إلى دراسات سيكولوجية. ويمكن القول أن الأطفال والنساء هم الأكثر عرضة للآثار النفسية مما يجعل هذه الآثار ترافقهم طيلة حياتهم، على الرغم من لجؤهم إلى بلدان آمنة.

ومهما توفرت من خدمات للاجئ من وسائل نفسية وصحية واجتماعية، إلا أن "الحرب قد انتجت بنية نفسية مهزوزة، مضطربة... (بل أن الآثار النفسية) تحدّ من قدرة (اللاجئ) على مواجهة متطلبات الحياة

(42) الاضطرابات الناتجة عن الصدمة النفسية والاضطراب المجهد بعد الصدمة النفسية: الأسباب

والتداعيات والمعالجات، دليل إرشادي بلغات عدة للمغتربين والمغتربات،

(مي مي MIMI، 2017)، ص 6.

اليومية. (43) وفي هذا السياق، لا يستبعد أن تؤثر هذه الصدمات على الذكاء الاجتماعي للاجئ. ولا ننسى أن الذكاء الاجتماعي يؤدي "دورًا كبيرًا وفعالًا في حياة الأفراد كوسيلة الاتصال ومفيد في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. (44)

وثمة قضية أخرى على المستوى الفردي، حيث يعاني اللاجئ من العزلة فهو بعيدا عن أهله وأسرته، ولا يستطيع زيارتهم، وكل ذلك يؤثر على سلوكه النفسي والاجتماعي وحتى العملي. ولهذا، يتم تخصيص بعض المراكز في الدول المضيفة لمعالجة مثل هذه الظواهر، إلا أنّ قدرتها على معالجة الآثار النفسية للاجئين لا تفي بالغرض المطلوب. ويمكن القول أن الآثار النفسية لا تؤثر على اللاجئ فحسب، ولكنها تؤثر حتى المجتمع بمرمته، نتيجة للحروب الدائرة في البلاد منذ تمرد الجماعة الحوثية على الدولة عام 2004، وفي تقرير لمركز صنعاء عام 2017 أكد فيه "إن اليمني البالغ من العمر 25 عاماً قد عاش بالفعل 14 نزاعاً مسلحاً متفاوت التأثير في حياته. وقد تعرض الكثير من اليمنيين بشكل مباشر أو غير مباشر لأذى وخطر شديدين – تهديد حياتهم من قبل جماعات مسلحة، اختفاء الأقارب، والغارات الجوية، والاعتقال التعسفي أو التعذيب، وهجمات الأطراف غير الحكومية والمليشيات." (45)

-الآثار الثقافية

يؤثر اللجوء على الأسر اللاجئة وعلى هوية أطفالها الثقافية، ناهيك عن تشكيل هوية أخرى، وبالتالي التدرج في فقدان الهوية الوطنية. وفي نفس الوقت يمكن أن تتشكل هوية متعددة. ولهذا، "تعد قضية الحفاظ على الهوية والإنصهار في المجتمعات التي تستقبل مهاجرين من خارجها بصورة مستمرة من المسائل المهمة في

(43) سامر عساف، الآثار النفسية للهجرة واللجوء.. درب شائك مليء بالصدمات!، تاريخ النشر 13

سبتمبر 2017، الدخول: (13 فبراير 2022)، في: <https://cutt.ly/PPriNqR>

(44) سليمان إبراهيم. علم النفس الاجتماعي ومتطلبات الحياة المعاصرة، ط1، (الوراق للنشر والتوزيع، 2014)، ص 60.
(45) أثر الحرب على الصحة النفسية في اليمن: أزمة مهمة، ورقة موجزة، (مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 2017)، ص 10.

التاريخ الاجتماعي".⁽⁴⁶⁾ إضافة إلى ذلك، ويترتب على الهجرة واللجوء انتقال العناصر الشابة من المجتمع وبصفة خاصة الذكور إلى دول المهجر، مما يؤثر بالسلب على التركيبة الاجتماعية للمجتمع (المهاجر منه وإليه).⁽⁴⁷⁾ ونظرًا، لطبيعة وثقافة المجتمع اليمني، فإن أكثر ممن غادر البلد من فئة الشباب.

- الآثار الاقتصادية

تطرقت الورقة البحثية في جزئية سابقة عن فوائد الهجرة ودور المهاجرين في تعزيز الاقتصاد الوطني بالعملة الصعبة، إلا أن خروج رأس المال مؤخرًا من اليمن، وإفراغ البلاد من العملة الصعبة نتيجة للحرب الدائرة، أدى إلى ظهور مشكلات اقتصادية كبيرة. ولهذا، هجرة رأس المال اليمني والاستثمار في الخارج قد يفيد صاحب رأس المال بصفته الشخصية، لكن في المقابل هناك آثار سلبية على المستوى الوطني. ومن الطبيعي أن يهاجر أصحاب رؤوس الأموال نتيجة للحرب الدائرة، واللوائح الصارمة التي تفرضها الجماعات المسلحة على أصحاب رؤوس الأموال في الداخل، ناهيك عن مصادرة الأموال والممتلكات كما تفعل جماعة الحوثيين في المناطق الواقعة تحت سيطرتها. ويتضح أن بعض أصحاب رؤوس المال قد هاجروا مؤخرًا واستقروا في بعض دول الخليج، والصومال، وجيبوتي، والأردن، وتركيا، ومصر خوفًا على أموالهم من المصادرة من قبل الحوثيين. " وبحسب تقديرات وزارة المغتربين، فإن استثمارات اليمنيين في الخارج تصل إلى نحو 120 مليار دولار، إذ يؤكد مسؤولون في الوزارة أن اليمنيين من تجار وعاملين محل احترام واهتمام الدول التي يتواجدون فيها، نظراً لحرصهم على الإنتاج والعمل، والتزامهم بالأنظمة والقوانين الوطنية في تلك البلدان."⁽⁴⁸⁾

⁽⁴⁶⁾ يحيى غالب، المهاجرون العرب في الولايات المتحدة بين المحافظة على الهوية والإنصهار في المجتمع الأمريكي، أعمال المؤتمر الدولي "ظاهرة الهجرة كأزمة عالمية" بين الواقع والتداعيات، يومي 18-17، 2019، (المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا-برلين)، ص15.

⁽⁴⁷⁾ هشام الموسوم، ظاهرتا اللجوء والهجرة غير الشرعية "دراسة في النشأة والأسباب والآثار، (د.ت)،

⁽⁴⁸⁾ عبث الحوثيين بالاقتصاد اليمني.. انهيار شامل وهجرة رؤوس الأموال، الإصلاح نت، نُشر بتاريخ 29



خلاصات ختامية

ناقشت الورقة ظاهرتا اللجوء والهجرة وتداعياتهما على المجتمع اليمني. وتطرقت لمراحل هجرة اليمنيين، وأسباب اللجوء والهجرة. وناقشت فوائد الهجرة من الناحية الاقتصادية ووضع اللاجئين اليمنيين في الخارج. وعزّجت على الصعوبات التي يواجهها اللاجئون والمهاجرون اليمنيون في بلدان المهجر. وتوصلت الورقة إلى أن الأسباب الاقتصادية والأمنية من ضمن الأسباب الرئيسية التي أدت إلى هجرة ونزوح اليمنيين. ووجدت الورقة بأن استمرار الحرب وعدم التوصل إلى حلول جذرية للصراع في اليمن يعني استمرار ظاهرة هجرة ولجوء اليمنيين. وهذا يلقي بظلاله بشكل سلبي على مستقبل البلاد الاجتماعي والتعليمي، ويعني إفراغ المؤسسات التعليمية والأكاديمية من الكوادر المؤهلة واستبدالها بمجموعة من الكوادر غير المؤهلة مما يؤثر على التعليم برمته. وفي ظل غياب الرؤية الاستراتيجية للدولة فإن استمرار هجرة الكوادر الأكاديمية والتربوية والعمالة الماهرة ورأس المال بشكل عام يشكل تحديًا خطيرًا للدولة اليمنية خلال مرحلة ما بعد الحرب.

هذا ما توصلت إليه الدراسة إجمالاً، إلا أنه يجب التركيز على أن من نتائج الهجرة واللجوء تحول هذه الظاهرة ما يشبه الثقافة العامة خاصة لأولئك الشباب الذين يطمحون بمستقبل أفضل لحياتهم. وتعد هجرة ولجوء العقول اليمنية إلى الخارج عبارة عن استنزاف للكوادر اليمنية. ولهذا، من المهم وضع خطة واضحة لكيفية الاستفادة من العقول التي هاجرت من خلال منهجية واضحة للتعامل مع ظاهرتي اللجوء والهجرة، وتسخير مكاسبهما الاقتصادية والعلمية لخدمة المجتمع. وإجراء تقييم كامل لهذه الظواهر بحيث يشمل الإيجابيات والسلبيات، ومن ثم التعامل معها بطريقة علمية بعيداً عن الإجراءات المؤقتة.

وبناءً على ما تم طرحه، توصي الورقة بالتالي:

- تشجيع القائمين على البحوث في مجال الهجرة واللجوء لإجراء المزيد من الدراسات حول هذه الظواهر والتركيز على النواحي السلبية والإيجابية بما يخدم المجتمع اليمني.
- وضع آليات واضحة لكيفية الاستفادة من الكوادر اليمنية المنتشرة في دول العالم، خاصة في مجال الصناعات والهندسة والطب وغير ذلك.

- محاولة توفير أقصى سبل العيش الكريم للكفاءات اليمنية وعدم تركها فريسة للحاجة؛ لأن ذلك يدفعها إلى الهجرة واللجوء لتحسين سبيل العيش.
- إيجاد آليات وطرق واضحة للتعامل مع الأسباب التي أدت إلى هجرة الأدمغة اليمنية إلى الخارج.
- تعزيز العلاقة بين الدولة وبين المهاجرين اليمنيين لتنمية الاقتصاد الوطني من خلال عدة طرق بما في ذلك تشجيع التجارة الداخلية والاستثمار في المناطق الامنة...إلخ.
- تشكيل هيئة مستقلة تهتم بشؤون المهاجرين اليمنيين، وإقامة المؤتمرات والمنتديات والورش العلمية وغير ذلك لتسليط الضوء على هذه الشريحة الهامة.
- إيجاد قاعدة بيانات حكومية صحيحة تتضمن بيانات المهاجرين واللاجئين اليمنيين بهدف الاستفادة منها.
- الاستفادة من تجارب الدول التي استثمرت هجرة العقول لرفد الاقتصاد الوطني وبما لا يؤثر على استنزاف كوادر البلد المحلية.
- إعداد خطة ليمن ما بعد الحرب تتضمن كيفية التعامل مع قضية اللاجئين والمهاجرين اليمنيين.

قائمة المراجع

- محمد الزعبي وأحمد شجاع الدين، الهجرة اليمنية طبيعتها- أسبابها- نتائجها، المركز الوطني للمعلومات، د.ت، ص 1.
- عاصم خليل، اللاجئين، المهاجرون والقانون في "فلسطين"، (معهد أبولغد، جامعة بيرزيت 2008)، ص 86.
- هشام الموسوم، ظاهرتا اللجوء والهجرة غير الشرعية"دراسة في النشأة والأسباب والآثار، ص 182.
- يحيى غالب، الهجرة اليمنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية في النصف الثاني من القرن العشرين، مجلة بحوث كلية الآداب، جامعة المنوفية، العدد (120)، 2020، ص 1880.
- يحيى المتوكل وآخرون، اليمن: توجيه تحويلات المغتربين والعاملين اليمنيين في الخارج نحو التنمية، الأمم المتحدة- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، 2014)، ص 3.

- محمد سيف حيدر، اليمن ومجلس التعاون لدول الخليج العربية البحث عن الاندماج، ط2، (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014م.)، ص 12.
- إشكالية الهجرة في سياسات واستراتيجيات التنمية في شمال أفريقيا: دراسة مقارنة، (الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، مكتب شمال أفريقيا، 2014)، ص 7.
- عبد المجيد هندي، الهجرة القسرية والاندماج الاجتماعي: دراسة إثنوجرافية لعينة من أرباب الأسر السورية المقيمة بالمجتمع المصري، المجلة العربية لعلم الاجتماع العدد (26)، 2020، ص 139.
- عمر روابحي، حماية حقوق اللاجئين: الصكوك والآليات الدولية والإقليمية، سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد (48)، 2021، ص 66.
- محمد فرحات، حق اللاجئين في المشاركة السياسية: الإطار القانوني في ضوء القانون الدولي، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز العربي الديمقراطي، العدد (19)، 2019، ص 64.
- أنور كامل، تحركات اللاجئين اليمنيين العابرة للحدود دراسة في الجغرافيا السياسية، مجلة كلية الآداب، جامعة بني سويف، العدد (51)، 2019، ص 552-550.
- سالم حميد وآخرون، الخليج العربي ومخاطر الإسلام السياسي الصفوي الوجه الآخر للإخوان المسلمين، ط1، (مركز المزملة للدراسات والبحوث، 2014)، ص 169.
- منصور البشير، التكلفة الاقتصادية لحرب اليمن وأثرها على أطراف الصراع، (مركز الجزيرة للدراسات، 2018)، ص 4.
- حسين الأسرج، هجرة الكفاءات العربية، (Munich Personal RePEc Archive، 2016)، ص 9.
- دارس أبو نشطان، هجرة اليمنيين الدولية وأثرها على التنمية الوطنية، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية العدد (3)، 2016، ص 398.
- التقرير الربعي للمنظمة الدولية للهجرة – اليمن (يوليو- سبتمبر 2021)، ص 3.
- فارس نظمي، اتجاهات طلبة الجامعة نحو الهجرة إلى خارج الوطن وعلاقتها بقيمتهم، مجلة العلوم التربوية والنفسية، جامعة بغداد، العدد (55)، 2006، ص 8.
- كريم أبو حلاوة، هجرة الكفاءات والعقول السورية نزيه تنموي مستمر، (سلسلة قضايا التنمية البشرية، 2018)، ص 19.
- نبيل مرزوق، هجرة الكفاءات وأثرها على التنمية الاقتصادية، (جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون، 2010)، ص 1.

- عبد الغني الحاوري، واقع اندماج اللاجئين اليمنيين في بلد اللجوء وتحديات العودة، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز العربي الديمقراطي، العدد (19) ديسمبر 2019، ص 173.
- الاضطرابات الناتجة عن الصدمة النفسية والاضطراب المجهد بعد الصدمة النفسية: الأسباب والتداعيات والمعالجات، دليل إرشادي بلغات عدة للمغتربين والمغتربات، (مي مي MIMI، 2017)، ص 6.
- سليمان إبراهيم، علم النفس الاجتماعي ومتطلبات الحياة المعاصرة، ط1، (الوراق للنشر والتوزيع، 2014)، ص 60.
- أثر الحرب على الصحة النفسية في اليمن: أزمة مهمة، ورقة موجزة، (مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 2017)، ص 10.
- يحيى غالب، المهاجرون العرب في الولايات المتحدة بين المحافظة على الهوية والإنصهار في المجتمع الأمريكي، أعمال المؤتمر الدولي "ظاهرة الهجرة كأزمة عالمية" بين الواقع والتداعيات، يومي 17-18، 2019، (المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا- برلين)، ص 15.
- هشام الموسوم، ظاهرتا اللجوء والهجرة غير الشرعية "دراسة في النشأة والأسباب والآثار، (د.ت)، ص 197.

المرجع الأجنبية

- Helen James, Population, Development, and the Environment: Challenges to Achieving the Sustainable Development Goals in the Asia Pacific, (Springer, 2019), p 319.
- Wolfgang Bosswick and Friedrich Heckmann, Integration of Migrants: Contribution of Local and Regional Authorities, (European Forum for Migration Studies (EFMS), 2017), p 1.